ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.02].

قادة الثورة الجزائرية السياسيين
هل كان بن خدة ضحية التحاقه المتأخر بالثورة؟

عزيز خيثر
أستاذ مؤقت التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة محند آكلي أولحاج – البويرة
الجمهورية الجزائرية

مُلَخّصْ

إن من بين أبرز قادة الثورة الجزائرية السياسيين الذين تركوا بصماتهم في تاريخ الثورة وذاكرة الشعب الجزائري هو بن يوسف بن خدة. الذي يعتبر شيء من التدقيق أو بعض من التقصي في المسار النضالي لهذه الشخصية منذ التحاقها بالتيار الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية مطلع الأربعينات إلى غاية استقلال الجزائر مطلع الستينات يسمح بالوقوف على حقائق تاريخية هامة في مسيرة الرجل لعل من أبرزها مسألة تأخره في الالتحاق بصفوف الثورة منذ انطلاقها، وهو الأمر الذي حاول البعض استغلاله للقدح والتقليل من ثورية الرجل، لاسيما وأنه كان على رأس أحد جناحي الحزب المتصارعين فيما عرف بأزمة حزب الشعب (١٩٥٣–١٩٥٤)، وذهب البعض الآخر من "رفاقه" في درب الكفاح إلى محاولة إضفاء بعد سلبي جدًا عليها عندما كالوا له تهم تطعن في إخلاصه لقضية شعبه وتشكك حتى في وطنيته، وبغض النظر عن الخلفيات التي استندت عليها هذه الأحكام القاسية في حق الرجل، ومدى مجانبتها للحقيقة إلا أن المؤكد والثابت تاريخيًا أن بن خدة عانى من هذه الصفة التي رمت بضلالها على مساره النضالي بعد اندلاع الثورة.

بيانات المقال:
تاريخ استلام المقال: ١٠ مارس ٢٠١٥
تاريخ قبـول النشـر: ٠٣ يونيو ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:
الحركة الوطنية الجزائرية، الثورة الجزائرية، الاستعمار الفرنسي، بن يوسف بن خدة

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0051258

الاستشهاد المرجعي بالمقال:
عزيز خيثر. "قادة الثورة الجزائرية السياسيين: هل كان بن خدة ضحية التحاقه المتأخر بالثورة؟".- دورية كان التاريخية.- السنة الحادية عشرة- العدد التاسع والثلاثين؛ مارس ٢٠١٨. ص١٠٣ – ١٠٨.

مُقَدِّمَةٌ

لعل من بين أهم الشخصيات التي لا يمكن إغفال اسمها عند التصدي لكتابة التاريخ السياسي للثورة لا سيما إذا تعلق الأمر بهيئاتها القيادية هي شخصية بن يوسف بن خدة الذي يُعَدّ أحد أبرز القادة السياسيين للثورة، ولعل ما ميز هذه الشخصية هي أنها لم تصنع نتيجة الأحداث والتطورات التي أفرزتها الثورة، كما لم تكن من اكتشافها باعتبار أن بن خدة لم يكن شخصية مغمورة أو بعيدة عن الحياة السياسية في الفترة التي سبقت اندلاع الثورة، بقدر ما سمحت لها هذه الأخيرة بالبروز أكثر.

إن الماضي النضالي والسياسي لبن خدة في الحركة الوطنية مع حزب الشعب-حركة انتصار الحريات الديمقراطية جعله يعتلي مناصب عُليا في الثورة ويتدرج في سلمها بسرعة كبيرة إلى أن وصل إلى أعلى هرم القيادة السياسية للثورة عندما أسندت له رئاسة الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية سنة ١٩٦١. وفي اعتقادي أن التسليم بهذه الحقيقة تنفي عن صعود هذه الشخصية الصفة "الطارئة" أو اتهامها "بالتسلق"، بالقدر الذي يعطي انطباع قوي بأن هذا الارتقاء جاء نتيجة تمكن بن خدة من فرض نفسه وحضوره بكفاءته والتزامه واحترامه للقناعات التي تربى عليها منذ نعومة أظافره أين زاد انخراطه في الحركة الوطنية في صقلها.

لا يعتبر من الشطط أو المبالغة في القول إن بن خدة من قادة الثورة القلائل الذين صنعوا التاريخ وحفظوه من النسيان لتوثيقه معظم الأحداث التي عايشها بعدما قيدها في آثار علمية غاية في الأهمية صان بها ذاكرة الثورة، وأماط اللثام عن قضايا عديدة زادت من توضيح صورتها وساهم في تجلية لكثير من الحقائق التاريخية، كما كانت معين للباحثين في تاريخ الجزائر

المعاصر. لعل ما يزيد في أهمية الرصيد العلمي الذي خلفه الرجل هو اتسامه بالموضوعية إلى حد بعيد وابتعاده عن الانفعال والذاتية المفرطة التي تطبع الكثير من الشهادات والمذكرات الشخصية لبعض الفاعلين في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الجزائر. لا يمكن الادعاء بقدرة هذه المحاولة التأريخ لمسار هذا الرجل أو حتى لمرحلة من مراحل نضاله بقدر ما تمثل إضاءة لمسألة مهمة متعلقة بتاريخ هذا الرجل ونضاله في الثورة، لعلها تجيب عن تساؤل يمكن لأي متتبع لتاريخ هذه الشخصية أن يطرحه هو: هل كان بن خدة ضحية التحاقه المتأخر بالثورة؟

أولاً: ملاحظات على المسار النضالي لبن خدة في الحركة الوطنية

إن التدقيق في تتبع المسار النضالي لبن يوسف بن خدة منذ التحاقه بالتيار الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية مطلع الأربعينات إلى غاية استقلال الجزائر مطلع الستينات يسمح بالوقوف على حقائق تاريخية هامة في مسيرة الرجل لعل من أبرزها مسالة تأخره في الالتحاق بصفوف الثورة منذ انطلاقها، وهو الأمر الذي حاول البعض استغلاله للقدح والتقليل من ثورية الرجل، لاسيما وأنه كان على رأس أحد جناحي الحزب المتصارعين فيما عرف بأزمة حزب الشعب ١٩٥٣-١٩٥٤، وذهب البعض الآخر من "رفاقه" في درب الكفاح إلى محاولة إضفاء بعد سلبي جدا عليها عندما كالت له تهم تطعن في إخلاصه لقضية شعبه وتشكك حتى في وطنيته، وبغض النظر عن الخلفيات التي استندت عليها هذه الأحكام القاسية في حق الرجل، ومدى مجانبتها للحقيقة إلا أن المؤكد والثابت تاريخيا أن بن خدة عانى من هذه الصفة التي رمت بضلالها على مساره النضالي بعد اندلاع الثورة.

سأسعى في هذه المحاولة الإحاطة بأهم الجوانب المتعلقة بهذه المسألة، والإجابة على بعض التساؤلات المتعلقة بها لعلها تكشف جانب من الحقيقة التي نترك الحكم على مدى صحتها للقارئ. ولعل أبرز هذه التساؤلات ما يلي: هل تأخر بن خدة عن الالتحاق بالثورة مرده إلى عدم اقتناعه بها؟ وهل التحاقه بها كان بسبب خشيته التأخر عن ركبها؟ إلى أي مدى أثرت هذه المسألة على مساره النضالي في الثورة؟ ألم يكن بن خدة ضحية أسباب أخرى غير هذه المسألة التي تم توظيفها من طرف بعض قادة الثورة لتصفية حسابات كانت عالقة بينهم؟

إن بن يوسف بن خده من الشخصيات الوطنية الثورية القيادية التي حافظت على قناعاتها ومبادئها التي تؤمن بها، وثبتت على مواقفها ودافعت عنها في الوقت الذي انساقت شخصيات أخرى وراء مصالحها وإغراءات السلطة وامتيازاتها أثناء الحركة الوطنية وثورة التحرير. إن تتبع المسار النضالي للرجل يسمح بتسجيل عدة مواقف تشهد له بالثبات والإخلاص للمبادئ، مما فوت عليه في بعض الأحيان فرص للارتقاء في الهيئات القيادية للثورة أو كانت سببًا في تأخرها، وفي أحيان أخرى لم يحافظ على مركزه في البعض منها بسببها، في الوقت الذي كان بإمكانه عدم تفويت تلك الفرص مقابل التراجع أو التزحزح قليلاً عن تلك المبادئ، أو تغيير ولائه لصالح مجموعة من المجموعات التي تنافست على السلطة والقيادة أثناء الثورة.

لا ينبغي أن يفهم من هذا التقديم بأن الغرض منه إضفاء ايجابية مطلقة على سيرة الرجل ومواقفه في مساره النضالي، بقدر ما نراه شهادة منا هي حق للرجل علينا فرضها بأعماله ومواقفه الثابتة وتضحياته الصادقة التي تلزم كل باحث نزيه ورفيق درب بعيد عن الخلافات الشخصية والانتماءات الحزبية والتوجهات الإيديولوجية الإدلاء بها بكل موضوعية. كما لا يعني هذا أيضا تنزيه هذه الشخصية من الوقوع في بعض الأخطاء بالنظر إلى حجم المسؤوليات الكبيرة التي تقلدها في الحزب أو الثورة التحريرية، فهو كغيره من الشخصيات القيادية شاب مساره بعض النقائص والمثالب، لكن الحقيقة التاريخية تفرض القول بأن أخطاء الرجل في مساره لم تصل به إلى حد الانحراف عن مبادئ وثوابت الثورة وقضيته الوطنية، أو التخلي عن مبادئه أو تغيير ولائه بالشكل الذي يضفي سلبية على مواقفه، أو يطعن في وطنيته ويشكك في نزاهته، بقدر ما تعبر عن قناعات وخيارات لم تكن صائبة أو متأخرة عن وقتها.

وبغض النظر عن كل هذا فإنه تجدر الإشارة إلى أن الرجل كان لا يتردد في تصحيح واستدراك أخطائه، وتعديل مواقفه كلما تبين له عدم سدادها، ونضرب مثالاً واحدًا على هذا عندما تأخر قليلا عن الالتحاق بالثورة التي لم يكن يؤمن إلى غاية اندلاعها بأولويتها على العمل السياسي الذي كان يدعو إليه سنوات قبل انطلاقها، أو على الأقل كان يرى بأن وقتها لم يحن بعد، عندما كان على رأس الأمانة العامة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (١٩٥١-١٩٥٤)، لكن سرعان ما تدارك موقفه منها وانخرط فيها طواعية وعن قناعة كما يذكر عنه المؤرخ الانجليزي آليستر هورن[1] بعدما أدرك أن طبيعة الاستعمار الفرنسي- وسياسته لم تترك أمام الجزائريين إلا خيارًا واحدًا من أجل انتزاع حريتهم.

ثانيًا: التوظيف السلبي لتأخر التحاق بن خدة بالثورة

لقد حاول البعض استغلال مسالة تأخره في الالتحاق بصفوف الثورة عند انطلاقها للتقليل من ثورية الرجل أو توظيفها من أجل محاولة إضفاء بعد سلبي جدا على ماضيه النضالي كما فعل بعض رفاق دربه في الكفاح عندما كالوا له تهم تطعن في إخلاصه لقضية شعبه وتشكك حتى في وطنيته، وبغض النظر عن الخلفيات التي استندت عليها هذه الأحكام القاسية في حق الرجل، ومدى مجانبتها للحقيقة إلا أن المؤكد والثابت تاريخيا أن بن خدة عانى من هذه الصفة التي رمت بضلالها على

مساره النضالي بعد التحاقه بالثورة والتي سرعان ما طفت على السطح بعدما أسندت له مناصب قيادية داخل مؤسساتها.

أعتقد جازمًا بأنه من الظلم والإجحاف في حق بن خدة توظيف هذه المسألة للطعن في شرعية تعيينه داخل تلك المؤسسات، أو التسرع في قدحه باعتبارها نقيصة أو هنة في مسيرته النضالية، بل يجب وضعها في سياقها التاريخي حتى تتضح معالمها. فالمعروف أن بن خدة كان على رأس الأمانة العامة لحركة انتصار الحريات الديمقراطية ثلاث سنوات قبل اندلاع الثورة، وهي المرحلة التي عرف فيها الحزب أزمته المعروفة، أين كان بن خدة كغيره من إطارات الحزب منخرطا فيها وطرفًا أساسيًا في النزاع بحكم منصبه في الحزب، الأمر الذي لم يكن معه من السهل عليه الخروج من تلك الأزمة بمجرد إعلان الثورة، وما يدعم هذا هو غياب أي إطار من جناحي الحزب المتصارعين انخرط في الثورة فور اندلاعها، ومن جهة أخرى لم تسعف الإدارة الاستعمارية بن خدة لينخرط في الثورة سريعًا إذ عاجلته بالاعتقال في شهرها الأول بعدما احتج على حملة الاعتقال التي شنتها هذه الإدارة ضد الجزائريين وخاصة رفاقه في الحزب.[٢]

بعد إطلاق سراحه من السجن في ماي ١٩٥٥ لم يلبث بن خدة طويلاً حتى التحق بصفوف الثورة، وهنا تجدر الإشارة إلى أن التحاق بن خدة بالثورة لم يكن وليد الصدفة، كما لم يكن وليد تعرضه للقمع، ولوانه لا يمكن إغفال دور هذا الأخير في ترسيخ قناعته بالثورة كخيار وحيد بقي متاحًا أمام الجزائريين، باعتبار أن فرنسا بتعاملها الفض والعنيف مع الشعب الجزائري بعد اندلاع الثورة كان سببًا دفع بالكثير من الشباب الذين أحسوا بالظلم إلى الالتحاق بصفوف جبهة التحرير الوطني، لكن هذا لا يعني بأن الفكر الثوري عند هؤلاء الشباب ومنهم بن خدة قد ولد في لحظة تعرضهم للقمع والاعتقال الذي انجر عنه إحساس كبير بالظلم، بقدر ما قطع عليهم هذا الأسلوب العنيف في التعامل الشك والتردد الذي كان مسيطرا على البعض منهم، وحال دون انخراطهم في صفوف الثورة منذ اندلاعها، لاسيما بالنظر إلى الغموض الذي اكتنفها في البداية.

إن ما ينبغي التأكيد عليه هنا أن عرض هذه الفكرة ليس الغرض منه المرافعة عن خطأ ارتكبه الرجل كانت مسؤولياته في الحزب تمكنه من فهم طبيعة وحقيقة هجومات أول نوفمبر ١٩٥٤ أكثر من غيره، وتفرض عليه تقدم صفوف مفجري الثورة الذين خرجوا من صلب هذا الحزب، ومن جهة أخرى لا أريد أن أتهم بالتبسيط باعتبار أن هذا الكلام قد ينطبق على شاب عادي أو مناضل بسيط في الحزب، ولا يمكن القبول به في المقابل من إطار قيادي في حزب ثوري تعرض للاعتقال من قبل وذاق مرارته (دخل للسجن عام فقط بعد انخراطه في الحزب سنة ١٩٤٢ وبقي فيه ٨ أشهر، وهي تقريبا الفترة نفسها التي قضاها في اعتقاله الثاني من نوفمبر ١٩٥٤ إلى ماي ١٩٥٥)، ولكن أردت من خلال تسويق هذه الفكرة التأكيد على أن الرجل عانى بسبب هذا الأمر أكثر مما يستحق بعد التحاقه بالثورة وتوليه مناصب قيادية فيها، بحيث ظلت لفترة من عمر الثورة سببا وجيها في نظر بعض رفاقه في درب النضال والثورة للتقليل من أهليته في تولي تلك المناصب التي تقلدها، وما كان يزيد من تأكيد وجاهة هذا الحكم من وجهة نظرهم هو أن بن خدة لم يكن من الثوريين في الحزب وإنما كان على رأس المركزيين السياسيين.

هذا ولم تتوقف أبعاد هذه المسألة عند بن خدة فقط وإنما تم توظيفها كسهم لانتقاد بعض قادة الثورة الذين استعانوا به وعمل معهم في قيادة الثورة في ظروف عصيبة كانت تمر بها، وقد نذهب بعيدا في أبعاد هذه المسألة وتأثيرها على مسار بن خدة ونجازف بالقول إنها كانت بالإضافة إلى طبعه المسالم وشخصيته ومستوى تكوينه. من أهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير في الحد من طموحه للعب دور كبير في جزائر ما بعد الاستقلال، وهي نفسها العوامل بالإضافة إلى معطيات أخرى عرفتها الجزائر قبيل استقلالها جعلته يؤثر المصلحة العُليا للثورة والوطن على مصلحته الشخصية عندما استسلم لمَنْ هو أقدم منه انخراطًا في الثورة، وأكثر إسهاما في تفجيرها، ولم يصر على تمسكه بالشرعية التي كان يمثلها.

إن الحديث عن قضية تأخر التحاق بن خدة بالثورة، وفي المقابل حضوره في الهيئات القيادية العليا للثورة والمواقف المختلفة منها لاسيما المنتقدة والمعارضة لها من طرف قادة آخرين تستدعي التوقف عند أمر هو في غاية الأهمية حسب اعتقادي، وهي أن قضية التعيين والتمثيل داخل هذه الهيئات أثناء الثورة كانت مسألة شديدة الحساسية والتأثر بمبدأ "الشرعية الثورية التاريخية" التي كانت حقًا لا يقبل التشارك فيه أو التنازع عليه في نظر القادة المفجرين للثورة، كما لم يكن قابلا للتنازل أو التقادم، وكانت كل محاولة لتجاوزه أو تهميشه من قبل عناصر غير منتمية لهذه المجموعة تكال لها تهم الانحراف عن مبادئ الثورة، ومحاولة الانفراد بقيادة الثورة والاستحواذ عليها، وفي بعض الأحيان بلغت أبعاد خطيرة راح ضحيتها عدد من القادة.

ثالثًا: بن خدة بين الإبعاد والترقية

إن مفجري الثورة أو ما يعرف "بالتاريخيين" من فرط حرصهم على احترام مبدأ الشرعية الثورية التاريخية جعلوه معيارا ظل يتحكم في مسألة قيادة الثورة الفعلية وبدرجة أقل في التمثيل داخل هيئاتها القيادية، أين سمحوا وتساهلوا في بعض الأحيان فيما يخص مسألة التمثيل داخل الهيئات القيادية للثورة بوجود عناصر من خارج هذه المجموعة، لاسيما إذا كانوا من القادة العسكريين.

أما القادة السياسيين الذي يُعَدّ بن يوسف بن خدة واحدا منهم فان تعينهم داخل هيئات الثورة كان راجعًا لعدة اعتبارات منها على سبيل الذكر لا الحصر حاجة الثورة إلى كفاءاتهم، ونجاحهم في فرض وجودهم بالشكل الذي لم يسمح بإبقائهم

على الهامش. ولقد ازدادت أهميتهم مع ظهور بوادر التسوية السياسية (التفاوض) مع فرنسا، لكن كل هذا لم يشفع لهم لتولي المناصب التي كانت تمثل السلطة والقيادة الفعلية التي ظلت حكرًا على غيرهم من التاريخيين والعسكريين ومن كان يدور في فلكهم من الأعوان والحلفاء، لتنحصر مشاركتهم في القيادة بتولي المناصب التقنية والإدارية وتصدر الواجهة السياسية للثورة.

انطلاقًا مما سبق يمكننا المجازفة بالقول؛ أن بن خدة صحيح قد تبوأ مناصب قيادية عديدة في الثورة من عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى، إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الأولى للثورة الجزائرية سنة ١٩٥٨، وصولاً إلى رئاسة هذه الحكومة سنة ١٩٦١، لكن ليس أقل منه صحة أن ملاحقة صفة "التأخر" ومن قبلها الصفة "المركزية" كانتا من أهم الأسباب التي جعلته قائد من الصف الثاني في الثورة بعد التاريخيين.

لقد ارتبط الظهور الأول لبن خدة في الهيئات القيادية للثورة مع تعيينه في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى التي أقرها مؤتمر الصومام سنة ١٩٥٦ الأمر الذي لم يكن مرحبًا به من طرف بعض القادة بالداخل والخارج الذين انتقدوا بشدة وجود عناصر وصفوها "بالمعتدلة" [٣] و"الغير تاريخية" على هذا المستوى من التمثيل داخل مؤسسات الثورة العليا، ووصل بهم الحد إلى وصمها "بالغير مخلصة" [٤]، لكن المفارقة التي حصلت هي أن هذه العناصر التي أقصيت من مناصبها القيادية بسبب هذه التهم تم الاستعانة بها فيما بعد، كما تم استبدالها بعناصر أخرى هي أكثر اعتدالا وبعدا عن الانتماء الحزبي والتوجه الفكري للمجموعة المفجرة للثورة، الأمر الذي يطرح عدة تساؤلات عن حقيقة إبعاد بن خدة عن لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية التي أقرها مؤتمر القاهرة في أوت ١٩٥٧، وإبعاده عن وزارة الشؤون الاجتماعية للحكومة المؤقتة الأولى سنة ١٩٦٠ في الوقت الذي تم استدعاؤه لرئاسة الحكومة المؤقتة الثانية سنة ١٩٦١.

قبل الإجابة عن الأسباب الحقيقة التي أدت إلى إبعاد بن خدة عن مسؤولياته في مؤسسات الثورة تجدر الإشارة إلى أن مسألة إسناد مناصب في الهيئات العليا للثورة لغير المفجرين كانت من القضايا الخلافية التي أثارت نقاشات حادة وطويلة في اجتماعات قادة الثورة بداية من مؤتمر الصومام الذي أثيرت فيه قضية الصفات التي يجب أن تتوفر في أعضاء هذه الهيئات بحيث يذكر لخضر بن طوبال بأن زيغود يوسف وممثلي المنطقة الثانية، وحتى عدد من ممثلي المناطق الأخرى (الثالثة والرابعة) كانوا مع فكرة وجوب اختيار الأعضاء من المجموعات الأولى التي فجرت الثورة من أجل الحفاظ على الإيديولوجية الثورية، وحماية الثورة من حدوث أي انحراف قد يؤدي إليه إشراك بعض العناصر المعتدلة أو المتخلفة عن الالتحاق بالثورة في هذه الهيئات.[٥]

إن هذه الشهادة من بن طوبال تبعد الشك عن رواية جيلبار ميني الذي ذكر بأن بن طوبال كان يتهم المركزيين بأنهم على استعداد لتحري مسار الثورة مقابل الاتفاق مع فرنسا قبل تحقيق النصر النهائي، ويذكر بأن هذه القناعة هي التي حملته على قبول دعوة كريم بلقاسم له (قبل خروجه إلى تونس) بضرورة الالتحاق به من أجل تهميش المركزيين في لجنة التنسيق والتنفيذ.[٦] وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه التهمة حسب اعتقادي كانت تستند في خلفياتها إلى ذلك العرض الذي قدمه بعض المركزيين منهم بن خدة وصالح الونشي- وشرشالي وعبد المالك تمام... إلى بن بلة الذي التقوا به بعد خروجهم من السجن في مدينة سان ريمو الايطالية أين عرضوا عليه فكرة إنشاء حزب سياسي يعمل بشكل شرعي ويتحدث باسم المجاهدين، وهي الفكرة التي كانت محل ترحيب من جاك سوستيل.[٧]

إن مما لا شك فيه؛ أن إبعاد بن خدة من عضوية هذه المؤسسات القيادية لم يكن بسبب قلة كفاءته أو تقصيره في أداء مهامه ومسؤولياته، وهي المسألة التي لا تقبل النقاش باعتبار أن مسار الرجل حافل بالأعمال الكثيرة التي قدمها للثورة منذ انخراطه فيها، فبن خدة وأمثاله من المثقفين قدموا إضافة كبيرة للثورة لاسيما على الصعيد التنظيري والتنظيمي الأمر الذي رفع من مستوى الأداء السياسي والعسكري للثورة بالشكل الذي سمح لها بالصمود وإفشال استراتيجية العدو التي كانت على درجة كبيرة من الخطورة والمناورة. إن إبعاد هذا الاحتمال الأول (قلة الكفاءة والتقصير) يؤكده أيضًا إعادة استدعاؤه لتولي مناصب قيادية أرفع في مؤسسات الثورة السياسية مما يدحض الانتقادات التي وجهت لعبان بأنه استعان بعناصر دخيلة غير مخلصة ثوريًا، ويحملني في نفس الوقت لتبني وجهات نظر هي احتمالات أخرى أراها أقرب للحقيقة حتى ولو لم يتم التصريح بها من طرف من كان وراء عزله.

تكاد تجمع الدراسات الأكاديمية الجادة والشهادات التاريخية الموضوعية على أن إبعاد بن خدة عن لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية سنة ١٩٥٧ كان بسبب قربه من عبان رمضان الذي عمل معه منذ انخراطه في الثورة، ورغبة خصوم هذا الأخير في عزله بعدما بات يشكل من وجهة نظرهم خطرا عليهم باعتباره كان يطمح للانفراد بقيادة الثورة وتمكين السياسيين من أمثاله في مؤسسات الثورة فقاموا بإبعاد مساعديه بن خدة وسعد دحلب اللذين كانا من أكثر المقربين إليه، ومنه يمكن القول بأن سبب إبعاد بن خدة عن هذه الهيئة هو ليس لماضيه باعتباره كان مركزيا أو لقلة كفاءته، وإنما كان نتيجة تصفية حسابات بين بعض قادة الثورة وصراع مستتر بينهم على القيادة، بمعنى أن هذا الإبعاد كان يستند في خلفياته إلى الصراع بين بعض الأطراف حول القيادة أكثر منها خلفيات مؤسسة على ثوابت ومبادئ ثورية.

إذا كان الإبعاد الأول لبن خدة عن مؤسسات قيادة الثورة كما رأينا فان إبعاده عن وزارة الشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الثانية راجع إلى تمسكه بمبدأ دخول قيادة الثورة إلى أرض الوطن ساحة المعركة الحقيقية، وهي الفكرة التي لم يكن يتحمس لها كثير من القادة الذين استروحوا الخارج ورأوا بأن تكوين هيئة أو لجنة تتكفل بإدخال السلاح للولايات كفيلة بحل هذا المشكل[٨]، لذلك عندما أصر بن خدة على هذه الفكرة وثبت في موقفه هذا الذي كان يتماشى مع المبدأ الذي أقره مؤتمر الصومام تم عزله من الحكومة في إطار سياسة إبعاد الأصوات المخالفة.

إن ما تجدر الإشارة إليه هو أن بن خدة على الرغم من انه كان من أبرز قادة الثورة السياسيين الذين كان لهم باع طويل ووزن كبير في هذا المجال، مكنه من الارتقاء داخل الهيئات القيادية للثورة ومعرفة الأسباب التي أدت في كل مرة إلى عزله وإبعاده عن هذه الهيئات يزيد من تأكيد هذه الحقيقة باعتبار أنه في كل مرة يعزل إما يكون ضحية توازنات وصراع مواقع بين بعض القادة في هذه الهيئات، أو ضحية ثباته على موقفه، في الوقت الذي لم يجرأ فيه أحد من الذين كانوا وراء إبعاده باتهامه بالفشل في أداء مهامه أو اتهامه بمخالفة مبادئ الثورة.

وما يسجل لبن خدة أيضًا هو أنه على الرغم من إدراكه لحقيقة هذا الأمر الذي تكرر معه، إلا أننا لم نسجل له مواقف معارضة لقرارات الثورة أو قيامه بعمل انتقامي يضر بها، مما يؤكد إخلاصه لها وللمبادئ التي كان يؤمن بها لاسيما إذا علمنا بأنه لم يركن للراحة أو اعتزال النضال في الفترات التي أبعد فيها عن مناصبه بل استمر في كفاحه وخدمته لقضية شعبه. أين واصل كتاباته الصحفية في جريدة المجاهد، كما قاد العديد من البعثات الدبلوماسية التي كانت تسعى لحصد الدعم والمساعدة للثورة الجزائرية في العديد من الدول، أين حقق نجاحًا كبيرًا في عمله بهذا المجال، أين ساعدته خبرته ورصيده الكبير الحافل بالنجاحات التي حققها في السابق جعلت الحكومة المؤقتة لا تستغني عنه في هذا المجال، ويكفي هنا الإشارة والتذكير بالبعض منها، ففي ديسمبر ١٩٥٨ قاد بن خدة أول بعثة للحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية إلى الصين أين تم استقبالها بحفاوة وحرارة كبيرتين، وصفها بن خدة بأنها "تعتبر من أهم البعثات"، لا لأنها حصلت فيها الثورة على دعم مادي كبير (سلاح ومؤن...) بلغت قيمته حسب آليستر هورن ٢ مليار فرنك فرنسي،[٩] وإنما لأثرها النفسي على المقاتلين لأن فيها رفع العلم الوطني وعزف النشيد الوطني لأول مرة في تاريخ الجزائر على تراب دولة أجنبية، لقد جعلت أهمية حصاد هذه البعثة أحد المؤرخين الفرنسيين يعلق عليها باستعارة جميلة قال فيها "لقد كانت الجبهة كذلك الصياد الذي رمى بشباكه ليصطاد أرنبا فإذا به بالأسد"، وتجدر الإشارة إلى أن بن خدة هومن حث على هذه الزيارة.

إن كل هذا يحيلنا إلى فكرة هامة كان بن خدة نموذج عنها وهي أن الخلاف الذي كان بين بعض قادة الثورة خاصة بعد مؤتمر الصومام أين ظهر الانقسام بين قادة الداخل والخارج، وتطور هذا الخلاف بعد تزايد الشكوك بين بعض الأطراف التي كانت حريصة على قيادة الثورة، كانت له آثارا سلبية على الثورة ومستقبلها لأنه أدى إلى تصفية وإقصاء إطارات، وعزل وتهميش أخرى ولو بشكل مؤقت من المشاركة في إدارة المعركة، مما فوت على الثورة فرص الاستفادة من طاقاتهم وكفاءاتهم ليس في قيادة العمل المسلح وتنظيمه فحسب، وإنما في التنظير لمستقبل الدولة وإعادة بعثها بالشكل السليم الذي كان بالإمكان أن يجنبها العديد من الأزمات والكبوات لا سيما على الصعيد السياسي والاقتصادي.

خَاتِمَةٌ

إن تتبع مسار بن يوسف بن خدة ومواقفه خلال الثورة لا يسمح فقط بالوقوف على حجم إسهام الرجل وأعماله في سبيل خدمة القضية الوطنية، وإنما أيضًا يتيح فرصة التعرف على طبيعة العلاقات التي كانت بين قادة الثورة، والتصنيفات التي كانت تعرفها النخبة الثورية من قبيل: قادة عسكريين وقادة سياسيين، مفجرين رواد ومتأخرين تابعين، ثوريين وغير ثوريين، راديكاليين ومعتدلين... وغيرها من التصنيفات التي حكمت العلاقات فيما بينهم بشكل علني أحيانًا ومستتر في أحايين كثيرة. وبغض النظر عن تداعيات هذه التصنيفات وغيرها من الاعتبارات الأخرى التي كان يتم الاحتكام إليها يبقى بن خدة من خيرة قادة الثورة، وإطار من إطاراتها بموصفات رجل الدولة غير أنه لم يأخذ حقه كاملاً سواء في الثورة وحتى بعد الاستقلال، ويكفي للاستشهاد على هذا هو أنه همش بعد الاستقلال بعدما رفض منازعته أثناء الثورة للسلطة الشرعية التي كان على رأسها من طرف بعض القادة الذين استندوا في طلبهم للسلطة على مبدأ الشرعية التاريخية بعدما بدأت تلوح في الأفق بوادر الاستقلال.

وفي الأخير أختم بالقول إن بن خدة كان رجلاً مخلصًا وفيًا للثورة مؤمنا بمبادئها التي لم يحد عنها، حريصًا على نجاح أهدافها التي سعى بصدق إلى تحقيقها، غير أن ماضيه السياسي وتأخره عن موعد انطلاق الثورة كانا بالإضافة لاعتبارات أخرى مرتبطة بالعلاقات التي كانت بين النخبة الثورية من أبرز العوامل التي رمت بظلالها عليه بالشكل الذي وان لم تجعله يدفع ثمنها فإنها حالت بينه وبين ما كان يأمل أن يقدمه لهذا الوطن الذي يعتبر بن خدة من خيرة أبنائه.

الهَوامِشُ:

(1) Alistair Horne: Histoire de la guerre d'Algérie, 4 édition, édition Dahlab, Alger, 2007, p141.

(٢) قبل ثلاثة أيام من اعتقاله كتب بن خدة رسالة جماعية نشرت بجريدة Alger Républicain احتج فيها على الاعتقال الذي تعرض له بعض المناضلين الأبرياء بطريقة وحشية، ليتم اعتقاله بعدها. انظر:
Alistair Horne: Ibid, p100.

(٣) بن بلة مثلاً اعتبر إدخال عناصر معتدلة في هيئات الثورة خطأ وخرق لمبادئ الثورة، ووصف هذه العناصر أيضًا "بالورم الحقيقي" مثلما جاء في رسالته إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في خريف ١٩٥٦، وهي الرسالة التي نشرتها جريدة Le Figaro في جويلية ١٩٥٧ بعدما تمت مصادرتها من أحد مناضلي فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا في فيفري من السنة. انظر:
Mabrouk Bel Houcine: le courier: le courier Alger-Caire 1954-1956, edition Casbah, Alger, 2000, p197.

(٤) عندما وجهت الانتقادات لقرارات مؤتمر الصومام بتعيينه لعناصر غير ثورية في مؤسسات الثورة كان من الصعب الجزم بأن بن خدة وسعد دحلب المركزيين كانا أيضًا معنيين (محمد العربي الزبيري يستثنيهما لأنهما من حزب ح ا ح د) باعتبار وجود عناصر بعيدة التيار الثوري، مثل البيانيين والعلماء، لكن إبعادهما في أول فرصة (مؤتمر القاهرة أوت ١٩٥٧) أتيحت للقادة المعارضين لإشراك هذه العناصر في هيئات الثورة القيادية يجعل من الصعب القول بأنهما كانا غير معنيين، بغض النظر عن خلفيات تلك التهم، هذه الخلفيات التي لا يستبعد استنادها أيضًا على مبرري التأخر عن الالتحاق بالثورة و مبرر الماضي السياسي في الحزب بالنسبة للرجلين.

(٥) محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر ١٩٥٤-١٩٦٢**، ج٢، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٩، ص٥٣. (نسخة الكترونية).

(6) Gilbert Meynier: L'histoire intérieure du FLN 1954-1962, éditions Casbah, Alger, 2003, p334.

(٧) لا يستبعد أن يكون هذا الحزب السياسي الذي دعا إليه المركزيون من بنات أفكار فانسان مونتاي (أحد أعضاء فريق العمل مع سوستيل الذي يذكر عنه هورن بأنه من أفضل الفرنسيين العارفين بالشؤون الجزائرية) الذي عرض هذه الفكرة عليهم في المقابلات التي أجراها معهم في السجن بموافقة من سوستيل الذي كان يسعى من ورائها إلى جر الثوار للعمل السياسي والتخلي عن العمل العسكري لذلك كان يرحب بها.

(٨) لقد كانت فكرة عودة قيادة الثورة إلى الداخل من أبرز القضايا التي أثارت الخلاف في اجتماع العقداء العشرة، وكانت سببًا في إطالة مدته (صيف – خريف ١٩٥٩)، أين كان بن خدة من القادة القلائل الذين أصروا على ضرورة دخول قيادة الثورة إلى الداخل رفقة العقيد لطفي (علي بودغن) والعقيد علي كافي، في حين كان يفضل أغلب القادة الآخرين البقاء في الخارج بعيدًا عن ساحة المعركة التي كانت في هذه السنة محتدمة ومختنقة بفعل قلة السلاح ومخطط الجنرال شال الرهيب.

(9) Alistair Horne : Op.cit , p332.